الخطاب السياسي في تونس ما بعد 14 جانفي 2011: خطاب حزب حركة النهضة زمن حكومة الترويكا نموذجا (2011-2014)

عادل بن يوسف
أستاذ تعليم عال في التاريخ المعاصر
والزّمن الرّاهن
كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة بسوسة
جامعة سوسة

مقدّمة

يعرّف علماء الاجتماع وفي مقدمتهم الإنجليزي «دافيد روبرتسن» (David Robertson) الخطاب السياسي بكونه «فنّا وعلما لا يقلّ قيمة عن بقية العلوم...»[1]. ومن هذا المنطلق يُجمع المختصّون اليوم حول الدور الهام والمصيري أحيانا للخطاب السياسي بالنسبة إلى الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسيّة في سائر أنحاء العالم، مهما كانت مرجعيّاتها وبرامجها وأهدافها...، نظرا لتأثيره البالغ على الجماهير وإشعاعها وحضورها على الساحتين العامة إجمالا والساحة السياسيّة عامة.

ومع تطور حقل اللسانيات قام «فردينان دي سوسير» (Ferdinand de Saussure) سنة 1959 بالتفريق بين اللغة (Langage) والخطاب (Discours) وأبرز دوره في تحديد المصطلح. فاللغة -كما يراها- شيء اجتماعيّ يمتلكه المجتمع

(1) قاموس السياسة، لندن 1985، ص 271.

بأسره. أمّا الخطاب فيُمثّل بالنسبة إليه «منجزًا فرديّا واللغة وسيلة ممكنة، بينما الخطاب يؤخذ على أنه أنشطة وممارسات فعلية اتصالية»[2].

وقد مهّد هذا التشخيص العلمي للمختصّين تقديم تعريف علميّ الخطاب، بكونه «تركيبة من المفاهيم والمصطلحات والجمل الموجّهة عن قصد إلى المتلقّي أو المتقبّل بغاية التأثير عليه وإقناعه ببرنامج أو بمشروع، سياسي أو اقتصادي أو ثقافي... ما، وذلك عبر الشرح والتحليل والإقناع والاستقطاب والإثارة...، وغيرها من أدبيّات الخطاب[3].

والمتأمّل في الخطاب السياسي في تونس بعد 14 جانفي 2011 لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسيّة، قديمها وحديثها، يلاحظ تغيرا جذريّا على مستوى شكل خطابها ومضمونه وتواصلها مع الجماهير وذلك مقارنة بالخطاب السائد منذ مطلع الاستقلال.

ولم يقتصر هذا التجديد النوعي على خطاب الحزب الحاكم قبل 2011، أي الحزب الدستوري ووريثه التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحلّ وظهوره بـ«ثوب جديد» بمسميات أحزاب وتنظيمات محدثة، إثر حلّه رسميا بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة تونس في القضية عدد 14332 بتاريخ 09 مارس 2011، بل طال كذلك أحزاب المعارضة (بفصليها العلماني والديني).

من الصّعب في مثل هذه الورقة دراسة أشكال الخطابين، لذا سنقتصر على خطاب الحزب الأول ضمن ثالوث أحزاب الترويكا (Troïka) الحاكمة: «حزب حركة النهضة» (89 مقعدا) و«المؤتمر من أجل الجمهورية» (29 مقعدا) و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» (20 مقعدا) الفائزة بالانتخابات التشريعيّة ليوم 23 أكتوبر 2011 بالمجلس الوطني التأسيسي (217 مقعدا)، أي خطاب حزب حركة النهضة.

(2) *Ferdinand de Saussure,* (1959), Course in general linguistics. New York: Philosophical Library, p. 97.

(3) محمود عكاشة (2004)، **لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص 45.

إنّ المتأمّل في خطاب هذا الحزب ذي المرجعيّة الدينية يلاحظ اختلافه، لا عن خطابيْ الحزبينِ السياسيَيْنِ اللذين شاركاه الحكم، بل وكذلك عن خطاب بقيّة الأحزاب والتنظيمات السياسيّة التي أثّثت المشهد السياسي داخل المجلس التأسيسي وعددها 16 حزبا (71 مقعدا) والمستقلّين (08 مقاعد) طيلة قرابة ثلاث سنوات من الحكم (بين 2011 و2014).

وقد برز هذا الاختلاف بوضوح على مستويَيْن، أولهما شكل الخطاب وبناؤه من حيث اللغة والتركيب والصياغة... إلخ. وثانيهما -وهو الأهمّ بالنسبة إلينا- على مستوى المضمون، أي المرجعيّات والبرامج والبدائل والتوجهات وطرق وآليّات ووسائل العمل... إلخ.

سنتولّى في الجزء الأوّل من الورقة استنادا لعيّنة من الخطب الرسميّة التي وردت على لسان قادة ورموز حزب حركة النهضة (في الصّحافة والمنابر الإعلامية وتحت قبّة المجلس القومي التأسيسي...) تحليلها وتفكيكها شكلا ومضمونا وإبراز مواطن القوّة والضعف فيها.

وبغاية معرفة إلى أيّ مدى كان هؤلاء أوفياء للوعود والمشاريع والمخطّطات التي أعلنوا عنها للشعب التونسي في برنامجهم الانتخابي المتضمّن لـ 365 نقطة (على عدد أيّام السنة غير الكبيسة)[4]، سنحاول في مرحلة ثانية التعرّف عن مدى تطابق تلك الخطب مع الممارسة اليوميّة لهؤلاء في السلطة وإيجاد تفسير مقنع لذلك.

أخيرا ومن خلال بعض المؤشرات، سنحاول رصد مدى حصول تحوّلات على مستوى شكل ومضمون خطاب حركة النهضة بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014 التي حلّت إثرها حركة النهضة في المرتبة الثّانية بـ69 مقعدا مقابل 86 مقعدا لحزب «نداء تونس» من مجموع 217 مقعدا بمجلس نوّاب الشعب.

(4) انظر البرنامج الانتخابي الكامل لحركة النهضة الصادر في كتيّب في 365 نقطة والمنشور للعموم في شهر سبتمبر 2011. وهو موجود على الموقع الرسمي للحركة على العنوان الإلكتروني التالي:
http://fr.slideshare.net/Ennahdha/ss-9444990

أوّلا: ملامح الخطاب الرسمي لحركة النهضة قبل وصولها إلى الحكم: أثناء حملة الانتخابات التشريعيّة في أكتوبر 2011:

قبل التطرّق إلى ملامح خطاب حركة النهضة أثناء وجودها في السلطة ضمن حكومة الترويكا، (أي بين 24 ديسمبر 2011 و02 ديسمبر 2014)، من الضروري التطرّق إلى خطابها أثناء حملة الانتخابات التشريعيّة التي انتظمت يوم 23 أكتوبر 2011 والتي أوصلتها إلى الحكم بعد حصولها على 89 مقعدا من أصل 217 مقعدا صلب المجلس الوطني التأسيسي.

وسيكون مرجعنا في دراسة خطاب الحركة خلال هذه الفترة المفصليّة من تاريخها، برنامجها الانتخابي وتصريحات قياديّيها في وسائل الإعلام السمعيّة والمرئية والمكتوبة، سواء التونسية أو الأجنبية منها.

تبرز قراءة ثاقبة وعلمية متأنية لخطاب الحركة إبّان الحملة الانتخابية المذكورة أعلاه ما يلي:

1 – خطاب واقعيّ ومعتدل موجّه إلى الداخل:

منذ الأيّام الأولى لسقوط نظام بن علي، سارعت حركة النهضة إلى الحصول على التأشيرة القانونية للخروج من سرّيتها التي امتدت طيلة ثلاثة عقود (من 06 جوان 1981 إلى مطلع سنة 2011) والتأسيس لمرحلة جديدة من النشاط السياسي العلني القانوني مثل سائر المنظمات والأحزاب الوطنية التونسية المعترف بها رسميا. كما التقى قادتها بالسيّد محمّد الغنّوشي، رئيس الحكومة الانتقالية الأولى والثّانية، الذي عرض عليهم المشاركة في التشكيلة الوزارية وإدارة البلاد في تلك المرحلة الدقيقة ولم يُبْدِ قادة الحركة في البداية اعتراضا على هذا المقترح. لكن بعد مشاورات اعتذرت الحركة عن المشاركة في كلتا الحكومتين ونادت بإسقاطهما.

وفي المقابل شاركت الحركة في تركيبة «المجلس الأعلى لحماية الثورة»، الذي أكّد على طابعه الإلزامي بأن تكون أولى مهامه، مراقبة عمل الحكومة. كما

شاركت في «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»[5] التي ترأسها الوجه القانوني بتونس، الأستاذ عياض بن عاشور. وهي مؤسسة استشاريّة بالأساس، فكانت ممثّلة في كلا الهيكلين.

وتاريخيا تمّ الإعلان عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي يوم 06 جوان 1981 بمكتب المحامي، الأستاذ عبد الفتاح مورو (نهج البوسطة القديمة 1000 تونس العاصمة). وقدّمت نفسها على أنّها حركة ترغب في القطع مع المحيط السياسي والمناخ الفكري والثقافي الذي نشأت فيه. ومن خلال خطب وتصريحات مؤسّسيها وقياديّيها قدّمت نفسها أيضا على أنها حركة معادية للنظام إلى حدّ ما. فقد رفضت، لا فقط الاعتراف بشرعيّة نظام بورقيبة الحاكم منذ سنة 1957، بل حتى شرعيّة النظام القائم بتونس منذ سنة 1956 الذي كان عدّه بعض الإسلاميّين «مؤامرة شنّتها القوى الاستعمارية الغربية في الخارج وأنّ الاستقلال لم يكن -دوما من وجهة نظرهم-، إلاّ صفقة بين فرنسا وحزب الدستور وتأسيسا لمرحلة جديدة وصفتها بـ«الاستعمار المقنّع» أو «الاستعمار الجديد» (Le Néo-Colonialisme)»[6].

كما قدّمت الحركة نفسها كعنصر فاعل معادٍ للنظام في علاقاتها بكل من سياقها الوطني والنظام الدولي، بما يعزّز الحاجة إلى إعادة تأسيس الإسلام

(5) هيئة استشارية تمتعت بالشرعيّة الثورية، أحدثت بموجب الأمر عدد 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011 الصادر بالرائد الرسمي في غرة مارس 2011 بغاية الإعداد لانتخابات تشريعيّة وقيام المجلس الوطني التأسيسي. وهي نتاج لضغط المتظاهرين والمعتصمين بساحة القصبة (اعتصام القصبة 1 و2) واندماج بين « المجلس الأعلى لحماية الثورة» و«هيئة حماية الثورة» و«اللجنة المؤقتة السامية للإصلاح السياسي». وكانت تركيبتها كالآتي: الأستاذ عياض بن عاشور (رئيسا)، الأستاذة لطيفة الأخضر (نائب رئيس) والأستاذ بلقاسم العباسي (مقرّرا عاما). وقد تألفت من 155 عضوا من 12 حزب سياسيّ و19 منظمة وطنية. وأنهت اللجنة أشغالها يوم الخميس 13 أكتوبر 2011 إثر جلسة عمومية سلّمت في أعقابها تقريرا عاما ختاميا لأشغالها إلى رئيس الجمهورية المؤقت، الأستاذ فؤاد المبزّع ورئيس الحكومة، الأستاذ الباجي قايد السبسي اللذين حضرا الجلسة. وقد تضمّن التقرير الختامي للهيئة تصوّرا لمرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس.

(6) لمزيد التفاصيل حول هذه المسألة انظر: محمّد الهاشمي الحامدي، **تسيّس الاسلام: الحالة التونسية**، منشورات واست فيو براس، بولدر، الولايات المتحدة، 1998، ص ص 61-74 (بالانجليزية): Mohamed ElHachmi Hamdi, *The Politicisation of Islam: A Case Study of Tunisia,* Boulder Westview Press, 1998, pp. 61-74.

بوصفه عاملا مهيمنا في المجتمع التونسي باعتباره بديلا واضحا لنوع الدولة التي أنشأها بورقيبة[7]. وهذا ما يفسّر توتّر علاقة الحركة بالنظام البورقيبي ودخولها في صراع معه بين 1981 و1987، كانت حصيلته عديد الصدامات والمحاكمات من أبرزها محاكمات خريف 1981 ومواجهات سنوات 1985 و1986 ومحاكمات خريف 1987... إلخ[8].

ورغم انفتاح الحركة على النظام الجديد برئاسة زين العابدين بن علي ومرحلة الانفراج التي شهدتها الحركة، فإنّ «زواج المتعة» بين الطرفين كان قصيرا حيث توترت العلاقة من جديد بين الطرفين إلى حد القطيعة وذلك بدءا بأحداث باب سويقة في 17 فيفري 1991، مرورا بتطهير المؤسّستين الأمنية ثمّ العسكرية في إطار ما يعرف بمؤامرة «برّاكة الساحل» وتطهير الجامعة (بين 1991 و1992)، وصولا إلى حملة ارتداء اللباس الطائفي وتطهير الإدارة من الإسلاميّين ومحاكمة آلاف الإسلاميّين سنة 1992...[9]، وغيرها من حملات المضايقة والتنكيل وانتهاك الحرّيات، إلى غاية سقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011.

ومنذ عودة قادة الحركة إلى تونس بعد رحلة قسريّة طويلة في المَهَاجِر واستئناف نشاطهم السياسي، قدّمت حركة النهضة للتونسيّين «حزب العدالة والتنمية» كبديل للإسلام السياسي في تونس الجديدة. وبالأرقام والحجج والبراهين دلّلوا على كفاءة وجدارة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيّب أوردغان في حسن إدارة تركيا، منذ وصوله إلى الحكم عقب انتخابات 03 نوفمبر 2002. وتأكيدا لذلك أقرّ الغنّوشي بأنّ تركيا تمثّل أقرب نموذج مرجعي لحالة تونس. وأنّ النموذج التركي للتنمية ليس سياسيا فقط، بل اقتصادي أيضا، مستندا

(7) ستيفانوا ماريا توريللى، « نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي: من التقارب إلى المنافسة؟»، مجلّ رؤية تركيّة، عدد 3، خريف 2012.

(8) لمزيد التفاصيل حول هذه الفترة من تاريخ الحركة، انظر: وليد المنصوري، (1988)، **الاتجاه الإسلامي وبورقيبة: محاكمة من لمن؟**، بدون دار نشر، تونس.

(9) لمزيد التفاصيل حول هذه الفترة من تاريخ الحركة، انظر: راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، (2001)، دار المجتهد للنشر والتوزيع، الجزائر. وتوفيق المديني (2001)، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

إلى نسب النمو الاقتصادي القياسية التي حقّقتها تركيا وحضورها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وفي بلدان حوض البحر المتوسط[10].

وتأكيدا لذلك أدّى وزير خارجية تركيا، أحمد داود أوغلو يوم الاثنين 22 فيفري 2011 زيارة رسمية لتونس، أي بعد أكثر من شهر بقليل من سقوط نظام بن علي. ولم يقتصر التقارب بين حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية التركي على الجانب السياسي، بل اتخذ بعدا اقتصاديا بتوجيه الحركة دعوة رسمية إلى أبرز منظري الإسلام التركي «فتح اللّه غولن» (Fethullah Gülen) [من مواليد 27 أفريل 1941]، واستغلال كل فرص التعاون المشترك والاندماج بشكل أفضل مع النظام التركي ودعم الشركات الصغرى والمتوسطة وتبادل الزيارات وإبرام اتفاقيات بين الحزبين لتنمية شراكة سياسيّة واقتصادية وثقافية بين البلدين.

وقد تدعّمت هذه الشراكة بوضوح بعد وصول حركة النهضة إلى السلطة في ديسمبر 2011 وذلك بحلول رئيس الحكومة التركيّة، رجب طيّب أردوغان بتونس في زيارة رسمية قادما من مصر في 21 جانفي 2012، أي بعد قرابة الشهر من مباشرة حركة النهضة للحكم. وفي ذلك دليل واضح على الدعم اللامتناهي لحزب العدالة والتنمية التركي لكل من حركة الإخوان المسلمين بمصر وحركة النهضة بتونس.

لكن غاب عن قادة حركة النهضة معطى تاريخي هامّ وهو أنّه في الوقت الذي يرى فيه الأتراك ومن بينهم قادة حزب العدالة والتنمية أنّ مصطفى كمال هو رمز الحداثة والأب الروحي لتركيا، فإنّ قادة النهضة ومنخرطيها يرون في بورقيبة «دكتاتورا» ونظامه وورثته «أعداء» لهم. ويجب تدمير أسس هذا النظام وإرساء نظام حكم يكون مبنيّا على القيم العربية الإسلامية بالأساس والقطع مع «الغرب الكافر»[11].

(10) منير السويسي، « تونس: حزب النهضة يشيد بالنموذج التركي لطمأنة العلمانيين»، موقع دوتش فيلا للأنباء (DW)، مقال بتاريخ 2 أفريل 2011، مراجعة منصف السليمي: *http://www.dw.com/ar*

(11) راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس...**، مرجع سابق، ص 56.

من جهة أخرى وبعد أن لمّح قادة حركة النهضة في خطبهم وتصريحاتهم أنهم لن يدخلوا الساحة السياسيّة بقوّة في مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس، فإنهم بعد أسابيع قليلة فقط وفي اجتماع جماهيري عقدته الحركة بمدينة صفاقس، صرّح الشيخ راشد الغنّوشي أنّ حركة النهضة ستعمل من أجل «(...) أن يكون لها شأن كبير في مستقبل البلاد وبأنّ الحركة سيكون لها باعٌ كبير في الاستحقاقات السياسيّة القادمة، وخاصة في المجلس التأسيسي المرتقب (...)»[12]، وهو ما اعتبره المحلّلون السياسيّون نقطة تحوّل هامة في تاريخ الحركة، لا على مستوى الخطاب فحسب، بل وخاصّة على مستوى الممارسة السياسيّة !

وفي نفس الكلمة التي ألقاها الأستاذ الغنّوشي بعاصمة الجنوب، عبّر عن إعجابه بالدور الاقتصادي الذي تلعبه صفاقس في تونس، ووصفها بـ«شنغهاي أو يابان تونس»، مؤكّدا أنها عانت من «تهميش السياسات الفاسدة» ووصل به الحدّ إلى وصفها بـ«المنكوبة»، مؤكدا أنّ حركة النهضة «تراهن على صفاقس في مستقبل ما بعد الثورة لتكون قاطرة الاقتصاد الجديد...»[13].

وفي الوقت الذي رأى البعض في هذا الخطاب تلميحا ضمنيّا، لكنّه صريح لاستمالة تعاطف جهة صفاقس عامة معه، فقد اعتبره الأستاذ نور الدين البحيري «خطابا عاديّا وليس تمييزا لجهة على أخرى، أو استمالة لجهة على حساب أخرى»[14].

لكن إذا ما علمنا أنّ جهة صفاقس تضمّ أبرز قادة الحركة مثل: الحبيب اللّوز والصادق شورو... (صفاقس المدينة) والمنصف بن سالم (الغريّبة) ونور الدين البحيري (جبنيانة) وغيرهم كثرٌ، فإنّنا نفهم البقيّة. وإذا ما علمنا ثقل حضور جهة قابس والحامة في المناصب العليا للدولة ممثلة في كل من: الحبيب خضر (ابن

(12) ديما شريف، «حزب النهضة في تونس: نحن ما نحتاج إليه أمريكا»، الجزء 1، موقع جريدة **الأخبار** الإلكترونية بتاريخ 17 أفريل 2011:

http://www.al-akhbar.com/node/8112

(13) المرجع السابق.

(14) المرجع نفسه.

شقيقة الشيخ راشد الغنوشي) ورفيق عبد السلام بوشلاكة (زوج ابنته) ولطفي زيتون (أصيل حامّة قابس)...، وقرية العريّضات بجرجيس ممثلة في الأخوين علي وعامر العريّض وحسين الجزيري...، وغيرهم من «صقور» حركة النهضة، ندرك الحضور القويّ لمقياس الانتماء الجهوي والمحلّي، إلى جانب الانتماء الفكري والسياسي في طريقة اشتغال الحركة من الداخل وعملها السياسي !

وعلى إثر تنامي مخاوف نسبة هامة من التونسيّين من عدم احترام الحركة لمقوّمات الثقافة والهوية التونسية وللمثقفين والمبدعين في شتى دروب الإبداع الفكري والثقافي...، جاء في باب المبادئ والتوجّهات العامة لبرنامج حركة النهضة « (...) إنّ الحركة تشجّع على الابتكار والمبادرة ومكافأة المبدعين، وإحياء الأخلاق والقيم الفاضلة في مجال المعاملات مثل الصدق والنزاهة والشفافيّة والأمانة والثقة والإيثار والكسب المشروع (...)»[15].

لكنّ بعض الملاحظين داخل تونس وخارجها شكّكوا في ذلك بدليل أنه إثر تعرّض مهاجمة مئات السلفيّين مقرّ قناة «نسمة تيفي» (Nessma TV) يوم الجمعة 09 أكتوبر 2011، احتجاجا على بثّها لشريط «برسيبوليس» (Persepolis) للرسوم المتحركة، تضمّن «تجسيدا للذات الإلهية وتظاهر في نفس اليوم المئات من السلفيّين أمام المركب الجامعي المنار بالعاصمة مطالبين بالسماح للطالبات بدخول الجامعة بالنقاب، نأت حركة النهضة بنفسها عن كل التحركات التي قام بها السلفيّون منذ الإطاحة بنظام بن علي واكتفى عضو المكتب السياسي لحركة النهضة، الأستاذ سمير ديلو بإدانة الحركة لمحاولة اقتحام مقرّ قناة «نسمة تيفي» والقول ليلة الحادثة (09 أكتوبر 2011): «(...) على من يريد انتقاد القناة أن يعبّر عن ذلك في الصّحافة وأن لا يستخدم العنف (...)»[16]. وهو تصريح أحدث رجّة في صفوف عدد هام من المثقفين والمبدعين التونسيّين، رغم أنّ الحادثة حصلت قبل أسبوعين فقط من انتخابات 23 أكتوبر 2011 !

(15) **برنامج حركة النهضة، المبادئ العامة**، المرجع السابق، ص 15.

(16) تصريح الأستاذ سمير ديلو في وسائل الإعلام المرئي والسمعي ليلة 09 أكتوبر 2011 وفي الصحف الصادرة يوم 10 أكتوبر 2011.

وفي نفس الإطار يجدر التذكير أنّ رئيس الحركة، الشيخ راشد الغنّوشي كان قد حذّر من جهته في وقت سابق السلفيّين من الوقوع في فخّ الاستفزاز والانجرار وراء أعمال عنف قد تستغلها أطراف لتشويه صورة الإسلاميّين في تونس مثلما كان يفعل نظام بن علي. وأشار إلى أنّ البوليس السياسي نجح في استدراج سلفيّين «متحمّسين» هاجموا يوم 26 جوان 2011 قاعة سينما «أفريكا آرت» (Afric' Art) ولفت إلى أنّ كثيرا من المشاركين في هذا الهجوم كانوا يحملون لِحى مركّبة (مصطنعة) سقط بعضها على الأرض[17].

ودون الدخول في صحّة هذا الخبر من عدمه، فإنّ تصريحات الشيخ راشد الغنّوشي لم تعبّر بوضوح عن موقف صريح للحركة من الاعتداء على مؤسّستينِ رَمْزَيْنِ: واحدة ثقافية وأخرى إعلامية وعلاقة الحركة بالإبداع الثقافي والفكري وحرّية التعبير والإعلام!

ومن جهة أخرى نصّ باب المنوال التنموي لبرنامج حركة النهضة على ضرورة «(...) تفعيل المضامين القيميّة للمنوال التنموي بإحياء القيم الفاضلة التي تستند إلى المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويّته العربية والإسلامية مثل الصدق والنزاهة والجدية وروح الإيثار ونظافة اليد (...)»[18].

أمّا فيما يخصّ إمكانية تطبيق الشريعة في تونس، وهي أكثر النقاط التي أثارت الجدل وأسالت الحبر في صفوف التونسيّين، فقد نفى رئيس الحركة جملة وتفصيلا النيّة في اتخاذ الشريعة الإسلامية كدستور للبلاد بقوله في تصريح لمجلّة «**المجلّة**» اللندنية قائلا:

«(..) ليس في برنامجنا تطبيق الشريعة، فأولويّتنا هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يضمن الحريات لجميع المواطنين من دون تمييز على أيّ أساس. نحن

(17) منير السويسي، «السلفيون في تونس: من يركب حصان طروادة السلفيين في تونس؟»، موقع «**دوتش فيلا**» (**DW**) **للأنباء**، مقال بتاريخ 16 أكتوبر 2011، مراجعة منصف السليمي. الموقع الإلكتروني:

http://www.dw.com/ar

(18) **برنامج حركة النهضة، عناصر المنوال: التوسيع والتنويع والتكامل**، المرجع السابق، ص 15.

نعتقد أنّ تشريعات الإسلام لا يجب أن تفرض لأنها تقوم على الاقتناع والإيمان بها، فلا إكراه في الدين. لذا فالحرية مكفولة للجميع في نظم الحياة التي يختارونها. ويجب الإشارة أيضا أن جزءا مهما من القانون المدني التونسي مستمد من الشريعة ومجلة الأحوال الشخصية كذلك، ولا تزال العلوم الإسلامية تدرس في المنهج التربوي التونسي، وهناك وزارة الشؤون الدينية ترعى المساجد ومعنى كل هذا أنّ هذه الدولة لم تفصم عراها عن الإسلام، بل هي معنيّة به. وبما أنه لا توجد في الإسلام كنيسة تنطق باسم السماء، فلا النهضة ولا غيرها يزعم أنه ناطق باسم الإسلام وأنه يحتكر تفسيره ويقصي منه كل من يخالف رأيه لأن المستخلف عن اللّه ليست هذه الحركة أو تلك أو هذا العالم أو ذاك أو هذه المؤسّسة أو تلك، وإنما المستخلف عن اللّه هي الأمّة، وذلك من خلال تدافعها وتعدد آرائها وتشاورها في اتجاه التوصل إلى الإجماع أو ما يقاربه عبر ممارسة الاجتهاد الفردي والجماعي، والبرلمان هو مؤسّسة من مؤسّسات الاجتهاد، مثله مثل الصّحافة والجامعة والنوادي الفكرية (...)»[19].

غير أنّ المتتبع لتصريحات وخطب بعض الأئمّة المنتمين لحركة النهضة أو المحسوبين عليها (ولو بعد وصولها إلى الحكم بأشهر قليلة)، يلاحظ عكس ذلك. فردّا على حادثة اعتداء المتشدّدين دينيا على معرض لوحات فنية أقيم بقصر العبدلية بالمرسى بمناسبة «مهرجان ربيع الفنون» عشيّة الأحد 10 جوان 2011 وأثناء الليلة الفاصلة بين يومي الأحد والاثنين 11 جوان 2012، سرعان ما بادرت الحركة بإصدار بيان رسمي صباح يوم 12 جوان جاء فيه ما يلي: «(...) نَعَمْ لحرّية التعبير لا للمسّ من معتقدات الناس (...)»[20].

أمّا رئيس الحركة، الشيخ راشد الغنّوشي فقد اتّهم في ندوة صحفية نظمها يوم الأربعاء 13 جوان 2012 «(...) فُلول التجمّع المنحلّ بالوقوف وراء أعمال

(19) نجم الدين العكاري، «راشد الغنوشي ليس في برنامج النهضة تطبيق الشريعة»، المجلّة بتاريخ يوم الاثنين 03 أكتوبر 2011.

(20) بيان مكتب الإعلام والاتصال لحركة النهضة نُشر على موقعها الرسمي يوم 11 جوان2011 وفي اليوم الموالي بالصحف اليومية وبوسائل الإعلام الرسمية والخاصّة.

الحرق والنهب والاعتداء التي طالت عديد المؤسّسات والمرافق في الفترة الأخيرة، مستغلة حادثة العبدليّة لتوظيف عناصر إجرامية واستفزاز بعض القوى السلفية المتشددة تحت شعار حماية المقدّس (...)». ودعا كل القوى الوطنية من هياكل حزبية ومنظمات مجتمع مدني إلى «الوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا لمواجهة أعداء الثورة». كما بيّن في معرض ردّه على أسئلة الصحافيّين أنْ «(...) لا وجود لتصادم بين حرية الإبداع واحترام المقدّسات (...)»[21].

ورغم عقلانية هذا الخطاب من زعيم الحركة، فإنّ صديقه وأحد أبرز الأئمّة المحسوبين على الحركة، إمام جامع الزيتونة، الشيخ حسين العبيدي[22]، كان له رأي مغاير بقوله بصريح العبارة في خطبة الجمعة يوم 15 جوان 2012: «(...) إنّ كل من شارك في مهرجان المرسى كافر يُهدر دمه ويقتل (...)»[23] !

وإجمالا كانت حركة النهضة تقدّم صنفين من الخطابات: خطابا متشدّدا في المساجد وفي بعض الدوائر الضيّقة التابعة لها وخطابا مطمئنا في المنابر العامة. وقد مكّن هذا الخطاب «الثنائي» أو «المزدوج»، من مغازلة الحركة لجانب هام من الرأي العام الخارجي واستمالته لها ولبرنامجها ولو بدرجات متفاوتة.

2 – خطاب مطمئنٌ موجّهٌ إلى الخارج

منذ الأيّام الأولى لسقوط نظام بن علي وفراره إلى الخارج، أكّدت جلّ قواعد الحركة في اجتماعاتها داخل البلاد في الساحات والمساجد، والمواقع الإلكترونية...، أنّه من أسباب انحدار المسلمين والبلاد الإسلاميّة هو «الغرب والتغريب». غير أنّهم، شأنهم شأن حلفائهم في الحكم قد تداركوا الأمر مباشرة

(21) جريدة الشعب ليوم 16 جوان 2012.

(22) بمناسبة استئناف التعليم الزيتوني بالجامع يوم 12 ماي 2011، وعند تقديمه لزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي بحضور عدد من الوزراء على غرار المنصف بن سالم (وزير التعليم العالي) ونور الدين الخادمي (وزير الشؤون الدينية) وعدد من الشخصيات الوطنية...، قال الشيخ حسين العبيدي: « أحيلُ الكلمة إلى ابن تونس البار الذي كافح وعاني في السجون والذي شرّفنا بحضوره « الشيخ راشد الغنوشي رضي اللّه تعالى عنه» ! وقد استفزّت هذه العبارات مشاعر طيف واسع من التونسيّين من داخل الحركة وخاصة من خارجها وأسالت الكثير من الحبر. انظر جميع الصّحف ووسائل الإعلام السمعية والبصريّة التي قامت بتغطية الحدث يومي 12 و13 ماي 2011.

(23) جريدة اليوم السابع، ليوم 16 جوان 2012.

بعد قطفهم لثمار هذا «الربيع العربي» وإطلاق سراحهم من السجون والمنافي وحلولهم بتونس قادمين من عواصم المهجر «عدوّ الأمس القريب»، ليقرّوا صراحة في تصريحاتهم وكتاباتهم بوجود «ثلاثة مستويات من الغرب» هي: «الأنظمة، وهو غرب قبيح، لنا الحقّ في مواجهته لأنّه غرب الاستعمار في السابق وغرب دعم الدكتاتوريات في الحاضر. وهناك غرب القيم والتكنولوجيا، وهذا علينا أن نتعلّم منه كما تَعَلَّمَ منّا. وهناك غرب المجتمعات المدنيّة، وهذا الغرب حليفٌ لنا وصديقٌ ومن الغباء وضعه في السلّة ذاتها مع غرب الأنظمة...»[24].

وتأكيدا لذلك يجدر التذكير أنّ الناطق الرسمي باسم حركة النهضة، الأستاذ نور الدين البحيري قد صرّح في الأسابيع الأولى التي تلت سقوط نظام بن علي «(...) إنّ الحركة ليست في تناقض مع الغرب (...)». كما شدّد على أنّها منفتحة على كل مكوّنات «العالم الإفريقي والأوروبي وعلى الجميع (...)»[25]. فسبحان مغيّر الأحوال.

وفي ظلّ تنامي مخاوف الغرب من مواقف قياديّي حركة النهضة وتصريحاتهم تجاه الغرب اضطرّت الحركة إلى تغيير خطابها بالتأكيد على اعتدالها وحسن نواياها ورغبتها في التعامل والتعاون مع الغرب في جميع الميادين. وقد دفعت هذه التصريحات بوزير الخارجيّة الفرنسي «آلان جوبييه» (Alain Juppé) بعد الإعلان عن نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011 بأيّام قليلة إلى القول: «...خطاب حركة النّهضة مطمئنٌ ونحن نريد أن نعمل ونتعاون مع حزب حركة النهضة التونسي الإسلامي ونحن نستمع بثقة لتصريحات قيادات النهضة (...)»[26]. وأضاف قائلا: «إنّ المساعدات الفرنسيّة لتونس ستكون مشروطة باحترام النهضة للحريّات وحقوق الإنسان، وفرنسا لديها خطوط حمراء في تونس...»[27].

(24) والعبارة للدكتور المنصف المرزوقي وردت في كتاب تضمّن سلسلة من الحوارات مع عدد من أبرز المفكرين العرب في 352 صفحة. إبراهيم العريس، **حوارات النهضة الثّانية**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2011/12/01.

(25) جريدة **الصّباح** ليوم السبت 17 أفريل 2011.

(26) تصريح آلان جوبي بتاريخ يوم 07 نوفمبر 2011.

(27) المرجع السابق.

وعموما كان الخطاب السياسي لحركة النهضة منذ عودة قادتها التاريخيّين من المهاجر وخروج نشطائها من السجون بعد 14 جانفي 2011، خطابا مقبولا ومطمئنا لقواعدها وخاصّة للرأي العام داخل وخارج تونس، رغم المرجعية الدينية والعقدية الإسلامية الصرفة لها. وهو في اعتقادنا أمر مدروس ومخطّط له كي تنال ثقة الناخبين التونسيّين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011 والاستحقاقات السياسيّة اللاحقة. لنا أن نتساءل هل سيتغيّر هذا الخطاب بعد فوزها في هذه الانتخابات ووصولها إلى سدّة الحكم في أعقاب استئثارها بمقاعد المجلس الوطني التأسيسي ورئاسة الحكومة والوزارات السيادية: الداخلية والخارجية والعدل؟

ثانيا: تغيّر ملامح الخطاب الرسمي لحركة النهضة إثر وصولها إلى الحكم

1 – خطاب مزدوج المضمون

دون الدخول في التفاصيل المعجميّة لمفهوم الازدواجية ومضمون الخطاب السياسي الرسمي ودلالاته من منظور أكاديمي، فإنّ جلّ قادة حركة النهضة –لاسيما المتشدّدين منهم– قد عبّروا منذ تسلّمهم مقاليد السلطة في خُطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم ومحاوراتهم الرسميّة في وسائل الإعلام وشبه الرسميّة في الجلسات والمحافل الخاصّة عن ثوابت الدين الإسلامي التي لا تقبل –حسب رأيهم– منطق الاجتهاد ولا تخضع للتغيرات التاريخية في الكثير من القضايا «الهامة»، وجوب ارتداء الحجاب بالنسبة إلى المرأة وتحريم شرب الخمر وقطع يد السارق وإقامة الحدّ على الزاني وإرساء الخلافة السادسة...، وغيرها من «الثوابت»[28]. وليس أدلّ على ذلك من الخطاب الذي ألقاه رئيس

(28) نذكر في هذا الصدد:

1) تبشير حمادي الجبالي في مسرح سيدي الظاهر بمدينة سوسة بنظام الخلافة الراشدة السادسة. (انظر تفاصيل كلمته بموقع اليوتوب:

http://www.youtube.com/watch?v=pP0OL5iRZNg.(

2) الكلمة التي ألقاها الشيخ راشد الغنوشي أمام السلفيّين، والتي كشف عنها فيديو مسرّب يوم الأربعاء 10 أكتوبر 2012 ونصّها: «...إنّ العلمانيّين يسيطرون على كل مفاصل الدولة بما في ذلك

الحكومة أمين عام حزب حركة النهضة، حمادي الجبالي يوم الأحد 13 نوفمبر 2011 بمسرح الهواء الطلق سيدي الظاهر بمدينة سوسة قال فيه بالخصوص مخاطبا أنصار حزبه:

«(...) يا إخواني أنتم الآن أمام لحظة تاريخية، أمام لحظة ربانية في دورة حضارية جديدة إن شاء اللّه في الخلافة الراشدة السادسة إن شاء اللّه، مسؤولية كبيرة أمامنا والشعب قدّم لنا ثقته، ليس لنحكُمَ لكن لنخدِمَهُ (...)»[29].

وإذا ما قرأنا هذا الخطاب قراءة «مقاصديّة» من الجانب الآخر، أي الخصوم الأيديولوجيّين للحركة، فإنّ الكثير من هؤلاء رأوا فيه تلميحا لإقامة الحد والتخلّي عن السياحة ومجلّة الأحوال الشخصيّة والتعليم المختلط في المدارس والمعاهد والجامعات وخروج المرأة للعمل وتحملها لمسؤوليات كبرى في الإدارة وجهاز الدولة...، وغيرها من مكاسب دولة الاستقلال[30].

وقد علّقت صحيفة «المغرب» على هذه التصريحات في افتتاحيتها بعنوان جدّ معبّر «حمادي الجبالي: الخطأ» قائلة: «(...) إنّ خطاب الجبالي كان تعبويا دينيا مسجديا ذكرنا بخطاب قيادات الحركة الإسلامية في السبعينات من القرن الماضي (...)»[31].

الاقتصاد والجيش والإعلام...» داعيا السلفيّين إلى «ضرورة التحرّك بحريّة بعد أن أصبحت المساجد في أيدي الإسلاميّين...».
(انظر تفاصيل هذه الكلمة في موقع اليوتوب:
http://www.youtube.com/watch?v=eFrQfUkob2Y).

3) دعوة نائب حركة النهضة السيّد الصادق شورو في قبّة المجلس الوطني التأسيسي الحكومة في مداخلته له يوم 23 جانفي 2012 بوجوب «صلب المعتصمين». (انظر تفاصيل مداخلته في موقع اليوتوب:
http://www.youtube.com/watch?v=c4gm2u0j3Rk.

4) تصريحات عضو حركة النهضة الحبيب اللوز لإحدى الصّحف التونسية يوم 10 مارس 2013 حول ختان البنات...، وغيرها من التصريحات المماثلة حول قضايا سياسيّة واجتماعيّة ودينيّة.

(29) جريدة **المغرب** ليوم الخميس 15 نوفمبر 2011.

(30) انظر كتابات النخب اللائيكية عقبَ بثّ خطاب حمادي الجبالي بمسرح سيدي الظاهر في وسائل الإعلام وصدور نصّه كاملا بجريدة **المغرب** ليوم الخميس 15 نوفمبر 2011.

(31) «حمادي الجبالي: الخطأ»، جريدة **المغرب** ليوم الخميس 5 نوفمبر.

وتساءلت «(..) هل يمكن لمن يبشّر بخلافة سادسة أن يؤتمن على الجمهورية الثّانية؟ وأن يؤسس فعلا لنظام مدني يسمح بالتداول السلمي على السلطة؟ (..)»[32]، مضيفة «(..) لم يصوّت التونسيون على خلافة راشدة سادسة أو سابعة ولا على تحرير القدس بل على مجلس تأسيسي لجمهورية ديمقراطية (..)»[33].

وختمت تعليقها بالقول: «(...) لا يشك أحد في الخصال الشخصية والسياسيّة والتنظيمية للسيد حمادي الجبالي (..) لعل هذه الخصال قد تخوله قيادة حركة إسلامية، أمّا رئاسة الحكومة فنعتقد أنّها تستوجب خصالا أخرى وقد أثبت السيد الجبالي يوم الأحد في الاجتماع الشعبي لحركة النهضة بسوسة بأنه لا يتوفر عليها إلى حد الآن (..)»[34].

وجاء في مقال آخر بنفس الصحيفة «(...) إنّ تضارب قياديي النهضة لا يبعث على الطمأنينة وهذا ما أكدت عليه بعض الناشطات والحقوقيات التونسيات اللواتي ذهبن إلى حد القول إنّ النهضة ارتدت فستان الديمقراطية أثناء العرس الانتخابي لتخلعه بعد فوزها، مُعربات عن قلقهنّ وخوفهنّ من ازدواجية خطاب النهضة (..)»[35].

وبمجرّد صدور مثل هذه التصريحات عن قادة حركة النهضة وتصدّي التونسيّين والأجانب لها، سواء باعتراضهم وتحفظهم عليها بالنقد أو بالرّفض، سرعان ما يبادر أصحابها بالتوضيح والتصويب والتعديل والتنسيب والتبرّؤ منها أحيانا، أو تفنيدها جملة وتفصيلا أحيانا أخرى واتهام وسائل الإعلام بتحريفها عن سياقها و«فَبَرَكَتِهَا» بغاية الإساءة للحركة ورموزها وتشويهها محليّا وعالميا وتذكية مخاوف الشرائح الاجتماعيّة من الحركة. ولنا في الإطلالات والتصريحات العديدة -الأسبوعيّة إن لم نقل اليوميّة أحيانا- للناطق الرسمي باسم الحركة النائب والوزير، الأستاذ سمير ديلو الذي تمّ تكليفه منذ مطلع سنة

(32) المرجع السابق.
(33) المرجع السابق.
(34) المرجع السابق.
(35) المرجع السابق.

2012 بتفنيد أو تصويب وتعديل وتنسيب تصريحات «صقور» حركة النهضة، خير دليل على ازدواجيّة الخطاب السياسيّ لقادة الحركة.

ولا يتّسع المجال للتعمّق في ازدواجية الخطاب النهضوي والتطرّق إلى كل التصريحات والتصريحات المضادة لقادتها نظرا لكثرتها واستحالة تعدادها وحصرها، لذا سنكتفي بالإشارة إلى أخطرها في تقديرنا وهي تلك التي أتت مباشرة على إثر إزاحة الرئيس محمّد مرسي (مرشّح تنظيم الإخوان المسلمين) من سدّة الرئاسة في مصر يوم 03 جويلية 2013.

خلال الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها حركة النهضة تضامنا مع الإخوان المسلمين في مصر يوم الجمعة 12 جويلية 2013 بتونس العاصمة تحت عنوان «لمساندة الشرعيّة» و«نصرة مرسي»، وفي الكلمة التي ألقاها رئيس كتلة حركة النهضة بالمجلس الوطني التأسيسي، السيّد الصحبي عتيق في شارع الحبيب بورقيبة جاء ما يلي:

«(...) من يفكّر في الدوس على الشرعيّة في تونس ستدوسه الجماهير بالأرجل (...)»[36]. وأضاف بكل ثقة في النفس: «(...) ستُعيد الجماهير المصريّة الأمور إلى نصابها وتنتصر للشرعيّة (...)»[37]. وقد شبّه هذا اليوم المرتقب على حدّ تعبيره بيوم «بَدْر» الذي كانت فيه هزيمة كفّار قريش على أيدي المسلمين. فكان بذلك خطابا تكفيريّا تقسيميّا من أعلى طراز لأبرز وجوه الحركة داخل المجلس الوطني التأسيسي !

وأمام انتقادات المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة لهذا التصريح، أنكر الصحبي عتيق جملة وتفصيلا أقواله -رغم كونها موثّقة بالصورة والصوت- واتهم وسائل الإعلام التي حرّفت مقاصد أقواله وأوّلتها «لتكيد له وللحركة»... إلخ. وفي ظلّ وجود تسجيلات سمعيّة وبصريّة لا يمكن التشكيك فيها، اضطرّ

(36) «الصحبي عتيق: من يستبيح الشرعيّة سيُداس تحت الأقدام»، موقع **باب بنات** الالكتروني ليوم 14 جويلية 2013.
(37) المرجع السابق.

إلى تعديل الأوتار بالقول: «(...) السيناريو المصري لن يتكرّر في تونس ولم أستبح الدماء التونسية (...)»[38].

وقد حدا ذلك بالدكتور مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس الوطني التأسيسي والأمين العام لحزب التكتّل من أجل العمل والحريات، -حليف النهضة في الحكم- إلى القول:

«(...) يمكن للإنسان أن تصدر عنه تصريحات يندم عليها فيما بعد وتصريحات عتيق تُلزم شخصه فقط... وكان جديرا به الاعتذار عنها لا تبريرها (...)»[39].

أمّا القيادي في حزب التكتّل محمّد بنّور، فقد اعتبر هذه التصريحات «خطيرة ولا تخدم وحدة الشعب ونَسِيَ أنه نائب للشعب التونسي، لأنّ وجوده في المجلس التأسيسي هو باسم الشعب وليس باسم حزب سياسي (...)»[40].

وتماهيا مع موقف بن جعفر وفور عودته من المؤتمر السرّي للتنظيم الدولي لحركة الإخوان المسلمين المنعقد بإسطنبول لمناصرة الرئيس مرسي -ولو أنّ النهضة نَفَتْ قطعيا مشاركتها في هذا المؤتمر- خرج حليفه في الحكم زعيم الحركة نفسه، الشيخ راشد الغنّوشي من صمته ليُدلي بتصريح إذاعيّ جاء فيه:

«(...) إنّ تدخّل الأخ الصّحبي عتيق لم يكن موفّقا وإنّ المجتمع التونسي لن يستسلم لدعوات العنف (...)»[41].

كما استغلّ الفرصة للتنديد بما حصل في مصر وفي نفس الوقت توجيه رسالة ذات دلالات عميقة إلى الشعب التونسي بقوله: «(...) إنّ الحركة ضد العنف وهي ضحيّة لا يمكنها ممارسة العنف. أمّا عن دعوة الجيش إلى الانقلاب فهي

(38) انظر التسجيل الصوتي له بإذاعة شمس آف. آم ليوم الأحد 14 جويلية 2013 والتصريح الذي أدلى به لجريدة الفجر الجزائرية في عددها الصادر يوم الأربعاء 17 جويلية 2013 وغيرها من المنابر الوطنية والأجنبية.

(39) كلمة أدلى بها الدكتور مصطفى بن جعفر إلى إذاعة شمس آف. آم يوم الإثنين 15 جويلية 2013.

(40) ورد في موقع البناء الإلكتروني عدد 1245 ليوم الأربعاء 17 جويلية 2013.

(41) كلمة أدلى بها الشيخ راشد الغنوشي إلى إذاعة شمس آف. آم يوم الجمعة 19 جويلية 2013.

دعوة إلى الفوضى وإلى سفك الدماء»[42]. وقد أعاد نفس العبارة رئيس الحكومة علي العريّض نفسه في الندوة الصحفيّة التي عقدها يوم الاثنين 22 جويلية 2013 بقوله: «(...) إنّ تدخّل الأخ الصّحبي عتيق لم يكن موفّقا لكنّه تدارك الأمر لاحقا بتصويبه (...)»[43].

وعلى هامش سهرة رمضانيّة ليلة 20 جويلية 2013 للنقاش حول النقاط الخلافية في الدستور، صرّح الغنّوشي لإذاعة شمس آف آم: «(...) إنّ أعظم خطر على الإسلام هو غياب الحرّيات وعدم توفّر الضمانات الكافية لحرّية الضمير وحرّية التعبير وحرّية الاعتقاد (...)»[44].

واللافت للانتباه في تصريح زعيم الحركة هو حديثه عن حرّية الضمير التي اعتبرها جميع قادة الحركة داخل المجلس الوطني التأسيسي مطلبا يستحيل التنصيص عليه في الدستور الجديد لكونه شكلا من أشكال الإلحاد وتشريعا له، ممّا حدا ببعض المحلّلين والمتابعين للشأن السياسي داخل وخارج تونس يذهبون إلى القول إنّ مثل هذه التصريحات تعكس تلقي الحركة تعليمات من الخارج بتمرير مثل هذه المسائل الغربية المنشأ في مسودّة الدستور التونسي !

من جهة أخرى وفي سياق حديثه عن حركة التمرّد التي قادتها عديد الأحزاب والمنظمات الوطنية المدنية لإسقاط حكومة علي العريّض خلال شهر رمضان في صائفة 2013 المعروفة باسم «اعتصام الرحيل» في تونس، صرّح الغنّوشي:

«(...) إنّ ما تقوم به حركة تمرّد هي أعمال طائشة لا تحترم إرادة الشعب التونسي وتتجاهل وجود مؤسّسات في المجتمع (...)»[45].

كما أضاف قائلا: «(...) إنّ من يرَوْنَ أنّ هذه الحكومة فاشلة وينبغي أن تُزال أقول لهم إنها حكومة منتخبة ومن هو مستعجل للوصول إلى السلطة فلينتظر

(42) المرجع السابق.
(43) مقتطفات من الندوة الصحفيّة التي أدلى بها رئيس الحكومة، إلى أربع إذاعات تونسيّة يوم الإثنين 22 جويلية 2013.
(44) تصريح الغنوشي لإذاعة شمس آف. آم تمّ بثّه يوم السبت 20 جويلية 2013.
(45) موقع جريدة **الصّباح نيوز** الإلكترونيّة ليوم 20 جويلية 2013.

أربعة أشهر. ففي مصر المتمرّدون لم يعد لديهم الصّبر لينتظروا أربع أو خمس سنوات. لكن في تونس المستعجل أمامه فقط أربعة أو خمسة أشهر». وأضاف: «... لماذا يحاولون دفع المجتمع إلى فوضى هذه المجموعات الشبابية لم تقدّم تطمينات للشعب التونسي فهي لا برنامج لديها غير نشر الفوضى وهم ينشطون ولم يزعجهم أحد لأنّ الحكومة لا تخافهم (...)»[46].

وبخصوص تصريحات رئيس كتلة حركة النهضة الصّحبي عتيق، فقد قال الغنّوشي: «(...) إنّ تعبير عتيق لم يكن موفّقا دون أدنى شكّ ولكن «عزوزة وشدت سارق» (عجوز أمسكت بسارق) وأنّ المجتمع التونسي لن يستسلم لدعوات الفوضى وأنّ حركة النهضة ضدّ العنف وضحيّة عنف ولن تمارس العنف ضدّ خصومها (...)»[47].

عموما يمكن القول إنّ هذه الازدواجيّة والضبابيّة -التي قد تكون متعمّدة- وهذا التشنّج غير المبرّر في الخطاب الرسمي وشبه الرسمي وكذلك التصريحات ثمّ التصريحات المضادّة والتبريرات اللاحقة، المكمّلة والمعدّلة لها من قِبَل قادة حركة النهضة، قد أحدثت في اعتقادنا خلطا كبيرا في أذهان التونسيّين ولم تمكّنهم من الوقوف على حقيقة الخطاب النهضوي ولم تمنحهم أدوات لفهمه وتقييمه، بل على العكس من ذلك فقد أضعفت الحركة سياسيا وقلّلت من مصداقيّتها والوثوق في برامجها ووعودها، في الداخل والخارج على حد سواء !

• **خطاب تبريريّ في الغالب:**

لطالما نبّهت النخبة التونسية بمختلف مكوّناتها من النتائج المترتبة عن استشراء ظاهرة العنف في جميع تجلياته: العنف اللفظي والعنف المادي والتكفير والاعتداء الجسدي على خصومها السياسيّين وكل من يكنّ العداء من جمعيات ومنظمات وطنية...، ولكن لا من مجيب. كما استخفّت الحكومة التي كانت تترأسها حركة النهضة بالملف الأمني واختلقت خطابا تبريريا لما يجري وسوّقت

(46) المرجع السابق.
(47) المرجع نفسه.

وقائع وأحداث واهية لنفيها ودحضها. بل أخطر من ذلك وجدنا قيادات من الائتلاف الحكومي «الترويكا» تجيّش الجموع في الاجتماعات العامة والساحات وفضاءات العبادة وكذلك على صفحات التواصل الاجتماعي، فايسبوك. وقد وصل بها الحدّ إلى صمت أجهزتها من رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة العدل...، عن جرائم العنف السياسي والاغتيالات التي طالت شخصيّات وطنية مؤثّرة في البلاد في مقدمتها: اغتيال القياديّيْنِ في الجبهة الشعبية، شكري بلعيد يوم 06 فيفري 2013 والحاج محمّد البراهمي يوم 25 جويلية 2013 بتونس العاصمة والقيادي في حركة نداء تونس، لطفي نقض يوم 18 أكتوبر 2012 بمدينة مدنين... إلخ.

وفي خروج قادة الحركة وكبار المسؤولين في الدولة من قياداتها فور حصول اغتيالات أو موجة عنف ما بالبلاد ما يؤكّد صحّة الخطاب التبريري للحركة في تعاملها مع الأزمات وغياب مخطّط أمني واضح المعالم لحماية البلاد من الأخطار المحدقة بها وتحمّلها مسؤولية الاحتقان المخيّم على الشارع التونسي لأكثر من ثلاث سنوات. وهو واقع دفع عديد الحقوقيّين إلى تحميل زعيم الحركة، الشيخ راشد الغنّوشي المسؤولية الأخلاقية في ذلك، والإقرار بأنّ حزب حركة النهضة لم يكن جاهزا حينها لإدارة البلاد من جهة وعدم ثقة التونسيّين «بوسطية» منهجه و«حداثية» مشروعه من جهة أخرى[48].

2 – اتهام وتكفير كلّ من خالف خيارات الحكومة وأداءها

إضافة إلى ازدواجيّته، ساهم الخطاب الرسمي لحركة النهضة بقسط كبير في تقسيم المجتمع التونسي إلى صنفين لا ثالث لهما، أي بين موالٍ ومعادٍ لها. فكل من ساندها من العامة والخاصّة ومن المشايخ والأئمّة والدُّعاة والسلفيّين وكل المقرّبين منها...، هم «مؤمنون». وفي المقابل فإنّ كل من عارضها وخالفها الرأي

(48) انظر في الغرض البيانات الصادرة عن الأحزاب والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني فور هذه الاغتيالات السياسيّة الثلاثة أو إثر كل عملية عنف مادي أو اغتيال يطال العسكريّين والأمنيّين التونسيّين بمختلف أسلاكهم أثناء أدائهم لعملهم وردود قادة الحركة عنها، إلى درجة تحوّل الأمر إلى حرب كلامية.

من العلمانيّين والحداثيّين واليساريّين والنقابيّين... ومن لفّ لفّهم، هم «كفّار». وهو تصنيف صدر عنهم مرارا وتكرارا في رحاب المجلس الوطني التأسيسي وفي وسائل الإعلام الرسمية من تلفزات وإذاعات وصحف ومواقع إلكترونيّة تابعة لهم، يذكّرنا بالتصنيفات القروسطيّة القديمة التي تزخر بها المدوّنة الدينيّة الإسلاميّة مثل: «أرض الإسلام» أو «دار الإسلام والمسلمين» من جهة، و«أرض الكفر» أو «دار الكفر والكفّار» من جهة ثانية، وبين «أهل السنّة» أو «الإمامة» من جهة، و«أهل الضلالة والبدع» من جهة ثانية...، وغيرها من التقسيمات الكثيرة التي استُخدمت حجّة لتقسيم المجتمعات البشرية قديما والمجتمع التونسي المسلم زمن حكم الترويكا (2011-2104).

والمتأمّل في هذا التصنيف الذي اتخذه قادة النهضة في عمليّة تقييم موقف المجتمع التونسي من الحركة على لسان صقورها وفي مقدمتهم الشيخ راشد الغنّوشي والصادق شورو والحبيب اللّوز ونور الدين الخادمي وحسين العبيدي... وغيرهم، يلاحظ أنّه قد استند إلى مقاييس فكريّة- أيديويلوجية وليست سياسيّة، جعلتها في مرتبة العقيدة. وهي في اعتقادنا مقاييس مبتدعة تساهم في تفرقة الأمّة أكثر من توحيدها وجمع شتاتها. هذا علاوة على أنّه، لا اللّه ولا رُسُله في كل الديانات السماويّة الثلاث وفي مقدمتها الدين الإسلامي، قد ألزموا بها يوما ما المؤمنين برسالاتهم وتعاليمهم.

وهنا لنا أن نتساءل، ألا يعدّ هذا التكفير بحجّة احتكارا للدين وتأسيسا وتشريعا ممنهجا لتقسيم المسلمين قد يُوقع قادة الحركة أنفسهم في تجريح بعضهم البعض ويغذّي الكراهيّة والعدوان فيما بينهم؟ وهي ممارسة تزرع بذور الخلاف والشّقاق والبغضاء في المجتمع التونسي، ومخالفة تماما لقيم الإسلام السّمحة، من المفروض أن تكون قد ولّت دون رجعة بعد 14 جانفي 2011.

3 – خطاب مزهوّ بالإعجاب والرّضا عن النفس إلى حد الغرور:

منذ وصولها إلى سدّة الحكم قدّمت حركة النهضة للعموم قياديّيها ومسؤوليها وفق عقيدة «الاصطفاء» و«النضال» و«التضحية» في سبيل إعلاء كلمة اللّه.

فهم أكثر الناس قربًا من اللّه ووزراؤها من الأتقياء والثقات... إلخ. وكذلك «محصّنون» من الكذب والفساد والتلاعب والمغالطة وجميع أشكال الفساد في دولة «العهدين السابقين (عهدي بورقيبة وبن علي). كما قدمت حكومتها كـ «أعظم حكومة في تاريخ تونس المعاصر (...)»[49]، وغيرها من النعوت المماثلة.

لكن أمام محدودية النتائج التي حقّقها هؤلاء المسؤولون «المعصومون من الخطأ» على أرض الواقع لصالح ناخبيهم وعامة الشعب التونسي في جميع الميادين والانتقادات الموجّهة إليهم من الداخل والخارج، اضطرّ هؤلاء من حين إلى آخر إلى «تعديل» خطابهم بالتأكيد على أنّهم «شركاء في البناء» وليسوا «المهندس» أو «الفاعل/ اللاعب الوحيد» في تونس ما بعد الثورة، وأنّ المسؤولية مشتركة وملقاة أيضا على حليفَيها في حكومة الترويكا، حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة وحزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات.

كما أثبتت الأزمات التي مرّت بها البلاد منذ أواخر سنة 2011، أنّه آن الأوان كي ينزل قادة حركة النهضة من عليائهم ويتعاملوا مع الفاعلين السياسيين من موقع المسؤول عن إنجاح المسار الانتقالي. كما يتعيّن على قادة الحركة الذين التبست أدوارهم بين العمل الدعوي المسجدي والعمل السياسي (وفي مقدمتهم الشيخ راشد الغنّوشي والحبيب اللوز والصادق شورو، ونور الدين الخادمي...) أن يتركوا الحقل السياسي وأن يتوجّهوا، إمّا إلى العمل الدعوي أو إلى العمل الخيري الاجتماعي الصّرف!

لقد أثبتت الحركة للقاصي والداني بالداخل، كما بالخارج وبما لا يدعو للشكّ أنّها منذ وصولها إلى السلطة تدير صراعات الحقل السياسي واستحقاقاته ورهاناته بعقلية «الفقيه»، الذي يخاطب جماعة المؤمنين، ولا تَتَدَبَّرُهُ أو تُقَارِبُهُ بعقليّة السياسي الذي يتوجّه إلى «المواطن» -مهما كان جنسه أو مذهبه أو عقيدته- لحلّ مشاكله اليوميّة من ضروريّات العيش الكريم كالماء والكهرباء والنقل والتطهير

(49) آمال قرامي، **تونس أمام منعطف جديد بعد اغتيال شكري بلعيد: ازدواجية خطاب حركة «النهضة» تنذر بإجهاض الثورة التونسية**، موقع المجلّة الإلكترونيّة **قنطرة**، بتاريخ 13 فيفري 2013.

والتعليم والعلاج والتغطية الصحيّة وغلاء الأسعار وتفاقم مؤشرات الفقر والبطالة والتنمية المحلّية والتهميش و«الحُقرة»...، مقابل استقرار، إن لم نقل تراجع دخله الفردي[50].

وما دام التباس الأدوار مستمرّا و«الفقيه»، وليس «رجل الدولة» هو الحاضر على الساحة، فإنّ النهضة لن تنجح إلاّ في جرّ البلاد إلى مزيد الأزمات وعزل نفسها داخليا وخارجيا، خاصّة في ظلّ معارضة ما زالت توحّد صفوفها، تعوزها الإمكانيات المادية والقدرة على تعبئة المهمّشين والشباب الذين يئسوا من إمكانية الخروج من الأزمة[51].

وسبب كل هذه النتائج الهزيلة في اعتقادنا هو أنّ خطاب حركة النّهضة قد زكّى نفسه، لا على أسس حزبيّة سياسيّة موضوعيّة شفّافة -كما هو الحال داخل الأحزاب والحركات السياسيّة في جميع دول العالم-، وإنّما على أسس دينيّة غير منزّلة وغير مشرّعة بالمرّة، لا إلهيّا ولا وضعيّا.

وحسب الكثير من المحلّلين، فإنّ أسباب «فشل» أداء حركة النهضة في جميع الميادين منذ وصولها إلى الحكم، لا قلّة الخبرة وسوء التقدير وسوء التعامل مع الملفات والقضايا السياسيّة والأمنية الحارقة... فحسب، بل هو غياب الشفافيّة وخاصّة الصراحة في الخطاب الرسمي الموجّه للشعب وازدواجيته في الغالب...، وذلك بسبب كثرة الخلافات الفكريّة التي تشقّ قيادتها وخاصّة الإملاءات والتوصيات والضغوطات التي تُمارسها عليها بعض الدول والتنظيمات الأجنبية من خارج تونس.

4 – خطاب مفرطٌ في الثقة بالنفس:

سوّقت حركة النهضة في البلاد خطابا يستند لعقيدة «الاصطفاء». فأتباعها أكثر الناس قربا إلى اللّه ووزراؤها محصّنون من الفساد وحكومتها «أعظم حكومة في التاريخ»...، وغيرها من النعوت الاعتبارية الديماغوجية التي تبيّن للقاصي

(50) المرجع السابق.
(51) المرجع نفسه.

والداني عدم مصداقيتها بسبب فشل حكومة الترويكا في معالجة أول مشكل يعترضها على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق يتعيّن على بعض قياديّي النهضة التي التبست أدوارها بين الخطاب الدعوي المسجدي والخطاب السياسي على غرار: الشيخ راشد الغنّوشي والحبيب اللوز والصادق شورو، ونور الدين الخادمي...، أن تترك الحقل السياسي وأن تتوجّه إلى العمل الدعوي أو الخيري. فقد أثبتت على مرّ السنتين أنّها تدير صراعات الحقل السياسي واستحقاقاته ورهاناته بعقلية «الفقيه»، الذي يخاطب جماعة المؤمنين، ولا تتدبّره أو تقاربه بعقليّة السياسي الذي يتوجّه إلى «المواطن» مهما كان جنسه أو مذهبه أو عقيدته... وأن تنزل من عليائها وتتعامل مع الفاعلين السياسيّين من موقع المسؤول عن إنجاح المسار الانتقالي، وكونه شريكا في البناء وليس «المهندس الوحيد للتحوّل الديمقراطي» بتونس ما بعد 14 جانفي 2011.

5 – خطاب ماضويّ لا يمتّ للواقع بصلة:

من القضايا الأولى التي أثارتها حركة النهضة، قبل وخاصة بعد وصولها إلى السلطة هي القضيّة اليوسفية أو قضيّة صالح بن يوسف التي اعتبرها قادة الحركة بمثابة «قميص عثمان» وأداة لتشويه صورة الزعيم الراحل بورقيبة بإبرازه في صورة «سفّاح» و«مجرم حرب» لقيامه بإيقاف وسجن وتصفية مئات اليوسفيّين في «محتشدات» سرية على غرار «صبّاط الظلام» بالعاصمة، الذي كان يشرف عليه الشيخ حسن العيادي... وجماعته. وفي أفضل الحالات تتهمه بنصب محاكم استثنائية (محكمة القضاء العليا) لم تُرَاع فيها أدنى شروط المحاكمات القضائية العادلة وفي مقدمتها حقّ الدفاع عن المتهمين... ونصب مشانق وسجون ومناف لجميع المعارضين اليوسفيّين بين 1956 و1959.

وفي هذه المسألة غاب عن قادة حركة النهضة أنّ مثل هذه المحاكمات لم تشمل اليوسفيّين فحسب، بل شملت كذلك عشرات المناضلين اليساريّين والقوميّين والبعثيّين العروبيّين من المثقفين (إطارات ورجال تعليم وطلبة...) في

موجات من الإيقافات والمحاكمات خلال سنوات: 1968 و1969 و1972 و1974 و1975، تلتها محاكمات النقابيّين الذين قادوا الإضراب العام يوم 26 جانفي 1978 المعروف باسم «الخميس الأسود»... وغيرها من المحاكمات التاريخية.

لكن على عكس ما كان متوقّعا فقد ساهم هذا الخطاب في تنامي تعلّق التونسيين ببورقيبة بإحيائهم لخطبه وتداولهم لأقواله واعترافهم بجميله، فازدادوا إقبالا على تربته بمدينة المنستير للترحّم عليه في ذكرى ميلاده ووفاته... كما شاركوا بكثافة في الملفات والمنابر والندوات الفكرية والسياسيّة المخصّصة لفكره ونضالاته وإنجازاته طيلة العقود الثلاثة من حكمه في المؤسّسات الرسمية والخاصة. كما قاموا بصفة تلقائية بمقارنات بين أسلوبه في الحكم وطريقة بنائه للدولة الحديثة الوطنية منذ سنة 1956 وما آلت إليه أوضاع البلاد منذ وصول الترويكا إلى الحكم، فأحيوا خطبه وتداولوا أقواله واعترفوا بجميله.

وبهذا أراد قادة الحركة وعلى رأسهم الشيخ راشد الغنّوشي تدمير الماضي وتحطيم صورة بورقيبة فجعله الخصم الحاضر الغائب. كما عبث بالذاكرة الجمعيّة وأبى أن يرسم طريقه بعيدا عن بورقيبة، بل أصرّ على أن يمحو ذكر خصمه السابق، فكان معول هدم لا أداة بناء في رفوف الذاكرة الوطنية.

6 – أخطاب مشحون بالمضامين الإيديولوجية والفكرية

ما يلفت الانتباه هي المواقف الغامضة لحركة النهضة من مسألة «التَّوْنَسَة» التي تتراوح بين الاستقلالية من جهة، وإكراهات الواقع الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. وهو غموض لم تحاول الحركة مناقشته وطرحه مع مكوّنات المجتمع، بل تستّرت عليه باعتباره شأنا داخليا ضيّقا. وهنا ترى الباحثة التونسية آمال موسى «(...) أنّ الحديثَ عن المُراجعات في باب البنية الفكرية والرّوافد والمرجعيات والمبادئ حديث عام وفضفاض، لا يطرح قضية بعينيها ولا يُورّط نفسه في التفاصيل. لذلك، فإن المُهيمن على الخطاب في خصوص المسائل المعنية هو اللّغة الفضفاضة، التي لا تعكس التزامات صريحة (...)»[52].

(52) عبد القادر زغل وآمال موسى، «حركة النهضة بين الإخوان والتونسة»، الطبعة 1 تونس، دار

وتذهب آمال موسى في استنتاج آخر صورته إلى أنّ «(...) حركة النهضة لم تتخلَّ عمّا هو مبدئي في فهم البدايات للإسلام ولكيفية تصوّرها الشمولي والأصولي للواقع (...)»[53]. وللتدليل على ذلك تشير إلى حادثة تسريب فيديو يظهر فيه رئيس الحركة السّيد راشد الغنّوشي صحبة عدد من السلفيين، وهو يعبّر لهم عن ضرورة التعاون معا للتدرّج في تجسيد المشروع الإسلامي في تونس. ولا شكّ في أن ازدواجية خطاب الحركة وتراوحه بين السريّة والعلانية قد جعل أي خطوة نوعية في مجال التونسة، تصبح محلّ تشكيك من قبل غالبية التونسيّين. فهل هي «تَوْنَسَةٌ» حقيقية وخلاصة نقد ومراجعة أم هي داخلة في متطلبات التدرج للوصول إلى المشاركة السياسيّة أي أنها «تَوْنَسَة» محكومة بهدف الجلوس على الكرسيّ؟ ولتفسير ذلك ترى الباحثة في مزاوجة الحركة بين الواقعيّة السياسيّة والتّصور الشمولي للإسلام سببا أثمر ازدواجية خطابها عن التونسة: فهي «تَوْنَسَة» تأويلية أكثر منها تفسيرية، ومن ثمة يصعب أن نجد لها صورة في الممارسة الواقعية لهذه الحركة.

ولتفادي كل هذه الهنات على مستوى الخطاب السياسي فإنّ الواقع كان يقتضي من حركة النهضة حينها القيام بما يلي:

- الاعتراف بكل جرأة وشجاعة ودون خجل بالأخطاء السابقة التي ارتكبتها، سواء قبل وصولها إلى السلطة أو خلال ممارستها للحكم بين 2011 و2014 بالخصوص.

- الخروج من التوظيف الديني السياسي إلى تحمّل المسؤولية الأخلاقية، كاملة ودون تحفّظ بأنّ الحزب اليوم ليس جاهزا اليوم لإقناع التونسيّين «بوَسَطِيّة» منهجه و«حداثية» مشروعه...، بل هو في حاجة إلى ورشات فكرية للقيام بنقد ذاتي وتقييم مساره المنجز وإرساء خطط مستقبلية، لا للهيمنة على مفاصل الدولة، بل للمشاركة في بناء تونس الغد من موقع الشريك لا الطرف الممثل للأغلبية الحاكمة.

سراس للنشر، 2014.

(53) المرجع السابق.

- إعادة الاعتبار إلى مفهوم الوطنيّة في الخطاب الرسمي للحركة بإضفاء معنى على مقولة «حبّ الوطن من الإيمان» وتفعيل الحسّ الوطنيّ وجمع التونسيين حول المشترك: العلم، النشيد الوطني، حماية الوطن...، بعد أن انقسموا فئات تتناحر وتتباغض بسبب اختلاف الولاءات.

- ترشيد الخطاب الدينيّ بعدم الخلط بين دور الداعية ودور السياسي وذلك بعدم إدانة السياسة وتسييسِ الدين وحماية القيم المنحلة بسبب تصدّر أئمة وأشباه دعاة جلبوا بعضهم خصيصا من الخارج لتأطير نظرائهم المبتدئين بالداخل، فقوّضوا التماسك الاجتماعيّ في مساجد أقيمَتْ ليُرفع فيها اسم اللّه فإذا بها تتحوّل إلى منابر وقواعد لتصفية خصوم و«أعداء» الحركة والعائلة الدينية عامة بخطاب محرّض على ملاحقة وتصفية واستئصال الآخرين «الكفّار» من عَلمانيّين تونسيّين وغربيّين نزلوا ضيوفا على بلادنا للعمل أو للسياحة... !

7 – خطاب محكوم بمشروعينِ مغايرَيْنِ إلى حد التناقض

ترى الباحثة آمال موسى في دراسة لها حول خطاب النهضة أنّ خطاب حركة النهضة محكوم في تأسيسه بمشروعين مختلفين: الأوّل مشروع حداثي تبنّته الدولة التونسية منذ الاستقلال، والثّاني مشروع احتجاجي ومعارض مثّله تيار الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة) الذي لا يُخفي خطابُه تأثّره في كثير من وجوهه بخطاب الثورة الإيرانية.

وهو خطاب ظلّ خاضعا لضغوطات فكرية جعلت مواقف حركة النهضة من مسألة التونسة غامضة وتدور بين الاستقلالية من جهة وإكراهات الواقع الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. وهو غموض لم تحاول الحركة مناقشته مع المجتمع، وإنما تستّرت عليه باعتباره شأنا داخليا ضيّقا.

وتضيف قائلة: «(...) إنّ الحديثَ عن المُراجعات في باب البنية الفكرية والرّوافد والمرجعيات والمبادئ حديثا عاما وفضفاضا، لا يطرح قضية بعينيها

ولا يُورط نفسه في التفاصيل. لذلك، فإن المُهيمن على الخطاب في خصوص المسائل المعنيّة هو اللغة الفضفاضة، التي لا تعكس التزامات صريحة (...)»[54].

وخلصت إلى استنتاج آخر مفاده: أنّ «(...) حركة النهضة لم تتخلّ عمّا هو مبدئي في فهم بدايات الإسلام وكيفية تصورها الشمولي والأصولي للواقع (...)»[55].

وللتدليل على ذلك تشير إلى حادثة تسريب فيديو يظهر فيه رئيس الحركة السّيد راشد الغنّوشي صحبة عدد من السلفيّين، وهو يعبّر لهم عن ضرورة التعاون معا للتدرج في تجسيد المشروع الإسلامي في تونس. وغير بعيد عن هذا التوجه وبمناسبة حضور ضيفة فلسطينية الاجتماع الشعبي الذي نظمته الحركة بمسرح سيدي الظاهر بسوسة، لم يتأخّر أمينها العام ورئيس الحكومة حمّادي الجبالي في التذكير بتبني الحركة للقضايا الإسلامية وفي مقدمتها أمّ القضايا، القضيّة الفلسطينية، قائلا:

«(...) إنّ حضور هذه الأخت من فلسطين، إشارة ربانية. فمن هنا ينطلق بعون اللّه فتح القدس إن شاء اللّه، من هنا بدأت الثورة العربية ومن هنا انتصر الشعب التونسي ومن هنا الفتح بعون اللّه، تأكدوا إخواني (...)»[56].

8 – ازدواجية خطاب حركة «النهضة» تنذر بإجهاض الثورة التونسية

انتقدت الباحثة والمفكرة التونسية في الحضارة العربية الإسلامية بالجامعة التونسية، الأستاذة آمال قرامي استخفاف الحكومة، التي تهيمن عليها حركة النهضة، بالملف الأمني وحملتها مسؤولية الاحتقان المهيمن على الشارع التونسي. كما طالبت زعيمها راشد الغنّوشي الخروج من التوظيف الديني السياسي إلى تحمّل المسؤولية الأخلاقية، والإقرار بأنّ حزب النهضة ليس جاهزا اليوم، لإقناع الجموع «بوسطيّة» منهجه و«حداثية» مشروعه.

(54) المرجع نفسه.
(55) المرجع نفسه.
(56) جريدة **المغرب** ليوم الخميس 15 نوفمبر 2011.

وكثيرا ما تستخدم الفئات العلمانية هذه المقولة بطريقة استفزازية، تنتهي بصور من المنازعة تجعل الأطراف المتنازعة لا ترى إلا ما تريد رؤيته، فمع أنّ الإسلاميّين يمكن أن يقدموا فعلاً برامج سياسيّة عملية، لكن لغة الخطاب وما قد يصاحبها من ظلال دينية هي ما يكون موضع النظر، ومن ثم الاعتراض عند العلمانيين. وكذلك يفعل الإسلاميون عندما ينظرون إلى برامج غيرهم، ويلاحظون أن مرجعية البرنامج خبرات أجنبية، أو شخصيات ليس موضع ثقة بحكم تاريخها في العهود السابقة وموطن لملاحظة في هذا المقام هي الثقة المفقودة بين الطرفين، التي كان يغذيها البعد والجفاء وتجارب الإقصاء بينهما. ورغم متطلبات التعاون والعمل المشترك الذي لا يُحتمل فيه تفرد طرف في الشأن العام وإقصاء الطرف الآخر، فإنَّ هواجس سوء الظن، سوف تبقى تفعل فعلها، إلى أن تتراكم خبرات التقارب والتعاون والعمل المشترك، بصورة تؤدي إلى بناء جسور الثقة الكافية للتوقف من الشعور بالحساسية من المفردات الدينية عند العلمانيين، والتوقف من الشعور بالتوجس من توظيف خبرة الخبراء وكفاءاتهم فيما يخدم المصلحة العامة عند الإسلاميّين.

لقد أَلِف الإسلاميون أن تكون مقولاتهم وبرامجهم مستمدة من منطلقات عقائدية ومرجعيات إيمانية، ولذلك تأتي هذه المقولات والبرامج، حتى لو كانت سياسيّة بحتة، محمّلة بلون من الخطاب الديني المشحون بالقطع واليقين. وأَلِفوا كذلك أن تأتي برامج الفئات الأخرى بصورة «جافة»، تقوم على الحساب والإحصاء والاحتمال.

ويبقى السؤال الذي نعتبره مركزيّا لفهم أداء الحركة في الحكم وتجربتها هو: إلى أيّ مدى ساهم هذا الخطاب غير المتماشي مع واقع البلاد، - بل المُجانب له كليا في الغالب - في تراجع شعبية الحركة وفقدانها لمصداقيتها وشعبيتها؟

جاء الردّ على هذا السؤال من طرف الكاتب والأكاديمي التونسي سهيل الغنّوشي عصارة تجربة حركة النهضة في الحكم قائلا: «(...) في جملة واحدة فإننا نقول إنّ النّهضة اتخذت مسارا خاطئا ورّطها في توافق مغشوش (تحالفها

مع حركة نداء تونس سنة 2014)، ضيّع الثّورة وأهدافها والحركة ومشروعها (...)»[57].

وقد ساهم هذا التناقض بين الخطاب والممارسة في حصول «خيبة أمل» على جميع المستويات، لا في صفوف ناخبيها فحسب، بل وحتى في صفوف قواعدها من منخرطين ومناضلين ومتعاطفين معها داخل تونس وخارجها !

وفي ذات السياق يورد الباحث الموريتاني ولد باهي بون ما يلي:

«(...) المفارقة التي تركتها حركة النهضة في تونس بعد اختبارها في الحكم تركت رجة على مستوى التوقعات بين ما هو معلن على مستوى الخطاب، وبين مخرجات هذا الخطاب في أدائها السياسي، وبخيبة الإسلاميّين بعد التمكين لهم وبعد انتقالهم من المنفى والعمل السري داخل الدولة وخارجها إلى العمل السياسي العلني في إطار الشرعيّة (...)»[58].

9 – تغيّر الخطاب خلال الفترة الأخيرة من حكم الترويكا

شهد الخطاب الرسمي لحركة النهضة خلال سنة 2014 بوادر تغيير على مستوى الشكل والمضمون. ومن مؤشرات هذا التغيير تصريحات زعيم الحركة، الشيخ راشد الغنّوشي والعديد من القيادات صلبها.

في يوم 10 أكتوبر 2014 قال زعيم حركة النهضة راشد الغنّوشي: «(...) إنّ حزبه مستعد لحكومة ائتلاف تضمّ خصومه العلمانيين، بل وحتى أحزابا يقودها مسؤولو الرئيس السابق زين العابدين بن علي بهدف غرس أوّل بذور الديمقراطية في البلاد (...)»[59]. وأضاف الغنّوشي في مقابلة بمكتبه مع مبعوث وكالة رويترز إلى تونس قوله:

(57) سهيل الغنوشي، «تونس والنهضة.. لم يكن بالإمكان أسوأ مما كان»، ورد بالمجلة الإلكترونية المعرفة ليوم 17 أكتوبر 2017. متاح على الجزيرة نات على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2017/10/17/تونس-والنهضة-لم-يكن-بالإمكان-أسوأ-مم

(58) ولد باهي بون، "حركة النهضة التونسية من الحكم إلى المشاركة (قراءة ما بعد الإسلامية)»، مجلّة المنارة الإلكترونية بدون تاريخ. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://revuealmanara.com/حركة-النهضة-التونسية-من-الحكم-إلى-المش/

(59) طارق عمارة، «إسلاميّو تونس مستعدّون لحكومة ائتلاف مع العلمانيّين ومسؤولي بن علي»، مراسل وكالة رويترز، ليوم 23 سبتمبر 2014. ورد بالموقع الرسمي للوكالة متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

«(...) الوفاق هو الذي أنقذ تونس. ولا تزال البلاد بحاجة للوفاق بين الإسلاميّين والعلمانيين. حتى بعد الانتخابات لن نكون في وضع ديمقراطية مستقرة بل هي ديمقراطية انتقالية تحتاج حكومة وحدة وطنية تعالج عديد التحديات في ظل الوضع الإقليمي المضطرب.» وقال «إنّ حركة النهضة مستعدة للعمل ضمن حكومة ائتلاف تضمّ منافسها العلماني «داء تونس»، وحتى الأحزاب التي يقودها مسؤولون بارزون في نظام بن علي أو ما يعرف بـ «أزلام النظام السابق» (...)»[60].

واستطرد قائلا: «(...) مستعدون للعمل مع كل الأحزاب المعترف بها. ليس لدينا أيّ فيتو على أيّ حزب قانوني. نحن لن نواجه الإقصاء بإقصاء (...)»[61].

ودعا المنظمات الاجتماعيّة ومنها «اتّحاد الشغل» ذو النفوذ القوي إلى المشاركة في أيّ حكومة مقبلة، موضحا أنّ «(...) البلاد تحتاج إلى عدة إجراءات يتعين أن يشارك الجميع في اتخاذها من بينها بعض الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة ومراجعة سياسة الدعم الحكومي وتهيئة مناخ الاستثمار وإعادة هيكلة مؤسسات عمومية (...)»[62].

وردّا على سؤال عمّا تغيّر في حركة النهضة بعد ثلاث سنوات من حكمها للبلاد قال الغنّوشي: « (...) نحن الآن أصبحنا حركة أكثر واقعية وقدرة على صنع الوفاق مع خصومنا. أصبحنا جزءا من الدولة ونفهم جيدا مشكلات وأولويات البلاد (...)»[63].

---

https://www.reuters.com/article/idUSKCN0HZ11T/

(60) المرجع السابق.

(61) المرجع السابق.

(62) المرجع نفسه.

(63) طارق عمارة، «إسلاميّو تونس مستعدّون لحكومة ائتلاف مع العلمانيّين ومسؤولي بن علي»، مراسل وكالة رويترز، ليوم 23 سبتمبر 2014. ورد بالموقع الرسمي للوكالة متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.reuters.com/article/idUSKCN0HZ11T/

وفي خاتمة الحوار أكّد أنه «(...) لكل هذا يجب أن نتوحد حتى تنجح الثورة التونسية التي أدخلت العالم العربي في طور جديد وحتى تكون أولى زهرات الربيع العربي (...)»[64].

غير أنّ المتأمّل في مدى التزام قائد الحركة ومساعديه بهذه التصريحات، لا يلاحظ تغيّرا واضحا في الخطاب السياسي الرسمي للحركة، بل بقي كما كان منذ سنة 2011، خطابا «متأجّجا»، «صداميا» و«ثأريا» تجاه كل من يخالف الحركة أو قادتها الرأي أو ينتقدها. ومردّ ذلك هو رغبة الحركة وقياديها في البقاء أكثر ما يمكن في الحكم لبلوغ الهدف الأسمى الذي خططوا له منذ نشأة الحركة في السرّ «الجماعة الإسلامية» سنة 1972 ثمّ في العلن مع «حركة الاتجاه الإسلامي» سنة 1981، ألا وهو أَسْلَمَة المجتمع والثقافة ومؤسسات الدولة والقوانين والتشريعات التونسية. لكنهم فشلوا في ذلك أيّما فشل ولفظهم التونسيّون نهائيا بعد مدة قصيرة من الانتخابات التشريعيّة التي انتظمت يوم 06 أكتوبر 2019 نتيجة تحوّل مجلس نوّاب الشعب برئاسة قائدة الحركة الشيخ راشد الغنّوشي - الذي سبق أن صرّح منذ سنة 2011 قائلا: «ليست لي نيّة في الترشّح إلى أيّ منصب سياسي»[65]- إثر تحوّل مجلس نوّاب الشعب إلى حلبة صراع وعنف لم تشهدها قبّة مجلس باردو منذ احتضانها أول جلسة للمجلس القومي التأسيسي، يوم 12 أفريل 1956.

عموما ساهم هذا الخطاب السياسي غير المتماهي مع واقع البلاد، -بل المُجانب له كليا في الغالب- في تراجع شعبية الحركة وفقدانها لمصداقيتها داخل تونس وخارجها. كما يتضح لنا بما لا يدعو إلى الشكّ هيمنة الطابع الديني على الخطاب السياسي للحركة. وهي مسألة كثيرا ما عابها عليهم خصومهم وحتى شركاؤهم في الحكم من العلمانيّين الذين كانت من بين شعاراتهم داخل مجلس

(64) المرجع السابق.

(65) حوار الشيخ راشد الغنوشي مع ممثّل وكالة «**فرانس براس**» يوم 30 جانفي 2011. فيديو متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.france24.com/ar/20110130-ghannouchi-tunisia-election-islamist-rached-not-run-presidential

نواب الشعب وخارجه: «لا تخاطبني بالمقدس أو بالنصوص، الذي بيني وبينك خاطبني بشأنه ببرامج سياسيّة، أمّا الذي بينك وبين اللّه فهو لك»[66].

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة يتّضح لنا بما لا يدعو إلى الشكّ أنّ الخطاب الرسمي لحركة النهضة قد تميّز بعديد الهنات التي أعاقت الحركة وأثّرت على أدائها في الحكم تأثيرا مباشرا.

أولى هذه الهنات هو أنّ خطاب حزب حركة النهضة قد أخفى جملة من التناقضات الداخلية، أوّلها التناقض الصارخ بين مضمون الخطاب المروّج من جهة والواقع المعيش، وهو ما عسّر تطبيق ما جاء فيه لاحقا، من جهة ثانية. وهو ما دفع بالكثير من المحلّلين السياسيّين وحتى المواطنين العاديّين... -باختلاف مستوياتهم التعليمية- إلى وصفه بالخطاب «المُغالط» و«المخادع»... إلخ.

وثاني هذه الهنات هو ازدواجيّة الخطاب وانقلابه بصفة تكاد تكون كلية باختلاف الظرفيّة والسياق الزماني والمكاني والجمهور المتقبّل له، وتضمّنه لنعوت وضيعة وُجِّهَتْ لخصومهم، صادرة عن مسؤولين وقياديّين في أعلى هرم الحركة والسلطة، يُشهد لهم بتقواهم واستقامتهم الأخلاقيّة ونضالهم ضد الدكتاتورية خلال الحقبتين البورقيبيّة وخاصّة النوفمبريّة أو ما يُعرف بـ«سنوات الجمر».

ورغم حصول نقلة على مستوى الخطاب منذ انتخابات 26 أكتوبر 2014، فإنّ الخطاب السياسي الذي ساد بعد ثاني انتخابات تشريعيّة في تونس ما بعد 14 جانفي 2011 لم يتخلّص من الشحنة الدينية ذات المضمون الدعوي الوعظي ذات المرجعيات القروسطية.

(66) رُفع هذا الشعار في إحدى المظاهرات التي تلت عمليّات الاغتيال التي طالت قوات الأمن والجيش الوطنيّين، تلتها نقاشات حامية صلب قبّة مجلس النواب بين نواب حركة النهضة ونواب حركة نداء تونس.

وعوض أن يقوموا بنقد ذاتي من الداخل وإعادة تصوّر لخطاب سياسي عصري مواكب لتطوّرات الساحة السياسيّة في العالم، ومنفتح على كل شرائح المجتمع التونسي وفي مقدمتهم الشباب، فقد تشبّث قادة الحركة بالمناصب وفق منطق «الغنيمة» ودخلوا في خصومات سياسيّة لا نهاية لها مع خصوم الأمس: الدستوريّين والتجمّعيّين واليسار... وصنعوا خصوما سياسيّين جددا لهم: حركة نداء تونس وحركة الشعب والتيار الديمقراطي ورئاسة الجمهورية... إلخ، وهو ما ساهم في تراجع شعبيتهم منذ سنة 2019 وخروجهم نهائيا من الساحة السياسيّة بموجب إجراءات يوم 25 جويلية 2021 والإجراءات اللاحقة.

وعلى ضوء ما تقدّم وبعيدا عن الخطاب السياسي لحركة النهضة، باتت الحاجة ملحّة اليوم لإحداث مؤسسات رسميّة تضطلع بتطوير الخطاب السياسي صلب الأحزاب في تونس كما هو الشأن لسائر الأحزاب السياسيّة بجلّ دول العالم عبر ما يعرف بـ «الأكاديميّات السياسيّة». وفيما يخصّ حزب حركة النهضة والأحزاب «التيقراطيّة» القريبة منها، فقد أثبتت الأحداث السياسيّة المتسارعة في عالمنا الحالي، أنّه لا مستقبل للدول التي يرى حكامها في الدين والماضي البعيد أداة لخلاص شعوبها اليوم، في وقت تهيمن فيه الدول التي تمتلك التكنولوجيات المتطوّرة والتقنيات والأسلحة العصرية، على شعوب العالم بأسره.